

وتعدد معاني المبنى الواحد من مباني القرائن ، وتعدد المعنى لمبنى معين من مباني الجمل<sup>(١)</sup> .

ثم تكلم على الاشتقاق وأصله ، وعلى معنى جديد للاشتقاق ، إذ يرى أن الأجدى دراسة مشكلة الاشتقاق في إطار علم الصرف حسب لوجه علم المعجم ، مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والزوائد ، والملحقات ذات المعاني الوظيفية ، جانحين بها في اتجاه المعجم بحيث يكون «الاشتقاق» حدوداً مشتركة بين المنهجين ، الصرفي والمعجمي... فيصبح الاشتقاق ، عنده ، دراسة صرفية مسوقة لخدمة المعجم كما كانت المباني والزيادات والملحقات دراسة صرفية مسوقة لخدمة النحو. ويتبع هذا الفهم الجديد للاشتقاق أمر آخر ، وهو تقسيم الكلمات المشتقة حسب هذا الفهم إلى متصرفة وجامدة. فأما الأولى فهي التي تتضح الصلات بين بعضها وبعض بواسطة قلب حروف مادتها على صيغ مختلفة كالأفعال والصفات وأما الثانية فهي التي لا يمكن فيها ذلك : كرجل ، وفرس ، وكتاب... ويكون المصدر بهذا الفهم مشتقاً متصرفاً لأن صيغته تعتبر إحدى الصيغ التي تنقلب عليها أصول المادة ، وكذلك يعتبر الفعل الماضي مشتقاً متصرفاً<sup>(٢)</sup> .. وبهذا يرسم صورة للمشتقات على الشكل التالي<sup>(٣)</sup> :

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ١٦٣ وما بعدها.

(٢) المرجع نفسه ، ص : ١٦٦ وما بعدها.

(٣) المرجع نفسه ، ص : ١٧٠ .